

Distr.  
GENERAL

A/43/702  
12 October 1988  
ARABIC  
ORIGINAL : ENGLISH

# الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون  
البند ٧٦ من جدول الأعمال

## وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير الفريق العامل المعني بتمويل وكالة  
الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين  
الفلسطينيين في الشرق الأدنى

المقرر : السيد سغيري بيرغ يوهانسن (الترويج)

### المحتويات

<u>المفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٨- ١	..... مقممة - أولا
٢	٣- ١	..... منشأ الفريق العامل ومعلومات أساسية عنه - ألف
		..... النظر في تقرير الفريق العامل في الدورة
٢	٨- ٤	..... الثانية والأربعين للجمعية العامة - ب
٢	١٠- ٩	..... أنشطة الفريق العامل خلال عام ١٩٨٨ - ثانيا
		..... الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
٤	١٦- ١١	..... اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - ثالثا
٦	٢٠- ١٧	..... ملاحظات ختامية - رابعا

### أولا - مقدمة

ألف - منشأ الفريق العامل ومعلومات أساسية عنه

١ - أنشأت الجمعية العامة الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ، بموجب قرارها ٢٦٥٦ (د - ٢٥) المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠ ، وذلك لدراسة جميع نواحي تمويل الوكالة . وفي ذلك القرار ، طلبت الجمعية العامة من الفريق العامل أن يساعد الأمين العام والمفوض العام للأونروا على التوصل إلى حلول للمشاكل الناشئة عن الأزمات المالية للوكالة .

٢ - وفي الدورة الخامسة والعشرين والدورات التالية ، نظرت الجمعية العامة في التقارير التي قدمها إليها الفريق العامل<sup>(١)</sup> واتخذت قرارات تشني فيها على جهود الفريق العامل تطلب منه أن يواصلها لسنة أخرى<sup>(٢)</sup> .

٣ - ويتألف الفريق العامل من ممثلي تركيا وترينيداد وتوباغو وغانا وفرنسا ولبنان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية واليابان . ورئيس الفريق العامل هو السيد ممطفى أسكين ، من تركيا .

باء - النظر في تقرير الفريق العامل في الدورة  
الثانية والأربعين للجمعية العامة

٤ - نظرت الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين في تقرير الفريق العامل عن أنشطته في عام ١٩٨٧<sup>(٣)</sup> في إطار البند ٧٩ من جدول الأعمال ، المعنون "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" . وقررت الجمعية العامة في جلستها العامة ٢ المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ إدراج هذا البند في جدول أعمالها وإحالاته إلى اللجنة السياسية الخاصة ، التي نظرت فيه في جلساتها ٨ إلى ١٥ المعقودة في الفترة من ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ .

٥ - وفي الجلسة ١٥ للجنة ، المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، عرض ممثل

هولندا مشروع قرار بعنوان "الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى" (A/SPC/42/L.7) مقدم من إسبانيا وألمانيا (جمهورية - الاتحادية) واندونيسيا وباكستان وبنغلاديش والدانمرك والسويد والفلبين وكندا وماليزيا والنمسا ونيوزيلندا والهند وهولندا ويوغوسلافيا وانضمت إليها فيما بعد ليبيريا .

٦ - وبموجب أحكام مشروع القرار ، فإن الجمعية العامة :

(أ) تشثي على الفريق العامل لما يبذله من جهود للمساعدة على ضمان الأمن المالي للوكالة ؛

(ب) تحيط علما مع الموافقة بتقرير الفريق العامل ؛

(ج) ترحو من الفريق العامل أن يواصل جهوده ، بالتعاون مع الأمين العام والمفوض العام للأونروا ، لتمويل الوكالة لفترة سنة واحدة أخرى ؛

(د) تطلب إلى الأمين العام أن يوفر للفريق العامل الخدمات والمساعدات اللازمة للإضطلاع بأعماله .

٧ - واعتمدت اللجنة ، في جلستها ١٥ المعقودة في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، مشروع القرار دون تصويت .

٨ - ونظرت الجمعية العامة ، في جلستها العامة ٨٩ المعقودة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، في مشروع القرار المتعلق بالفريق العامل ، الذي أومت به اللجنة السياسية الخاصة ، هو ومشاريع قرارات أخرى مقدمة في إطار هذا البند . وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار دون تصويت بوصفه القرار ٦٩/٤٢ بـ .

#### ثانيا - أنشطة الفريق العامل خلال عام ١٩٨٨

٩ - تابع أعضاء الفريق العامل بقلق طوال السنة المصعوبات التي شهدتها الوكالة ، وبصفة خاصة الحالة المالية الخطيرة التي ظلت تواجهها . وعقد الفريق العامل جلستين

في ١٤ أيلول/سبتمبر و ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، لينظر في التطورات الأخيرة فسي الحالة المالية للوكالة ولإعداد تقريره الذي سيقدم إلى الجمعية العامة . وقد اعتمد الفريق العامل تقريره في جلسته المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ .

١٠ - واستمع الفريق العامل ، في جلسته المعقودة في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، وإلى المراقب المالي للأونروا الذي قدم تقريراً مستكملاً عن الحالة المالية للوكالة (انظر الفرع الثالث أدناه) .

ثالثاً - الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة  
لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين  
في الشرق الأدنى

١١ - مرة أخرى ، لم تتمكن الأونروا في سنة ١٩٨٧ من الإبقاء على برنامج خدماتها العادي دون إنفاق أكثر مما تتلقاه من إيرادات . وهذا يعزى بدرجة كبيرة إلى سخاء مانحيها التقليديين ، الذين استجاب الكثير منهم إلى طلب المفوض العام زيادة تبرعاتهم زيادة طفيفة . وفي نهاية ١٩٨٧ زادت الإيرادات الآتية إلى الصندوق العام عن النفقات بنحو ٢ ملايين دولار ، مما أتاح زيادة احتياطي التشغيل إلى ٢٥ مليوناً من الدولارات . إلا أنه من الجدير بالملاحظة أن هذا المستوى لا يزال أقل مما يكفي بالنسبة لحجم عمليات الأونروا ، لأنه يغطي النفقات العادية لمدة تقرب من ستة أسابيع فقط . ومن الممكن إذا تأخر أي من المتبرعين الرئيسيين في الدفع أن تنشأ دون أدنى شك مشكلات تتعلق بتدفق النقدية ، مثلما حدث في سنة ١٩٨٨ عندما اضطر المفوض العام إلى مناشدة بعض المانحين الإسراع بإعداد مدفوعاتهم تجنباً لازمة شديدة في النقدية . وجدير بالملاحظة أيضاً أنه رغم تغطية خدمات الوكالة العادية ، نجد أن برنامج التشييد ، الذي يمول بصورة منفصلة من التبرعات المخصصة الغرض ، قد عانى مرة أخرى من قلة التمويل وأنه تعين مرة أخرى إرجاء الكثير من أعمال التشييد .

١٢ - ومما يؤسف له أن الحالة المالية للوكالة في سنة ١٩٨٨ تنذر بأن تكون أسوأ مما كانت عليه في سنة ١٩٨٧ . وهذا يعزى جزئياً إلى الاقتطاعات الكبيرة التي تعرضت لها تبرعات بعض المانحين وزيادة تبرعات أخرى زيادة غير كافية ، كما يعزى في جزء منه إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بخدمات الوكالة . ويبدو وفقاً للاسقاطات الراهنة أن التبرعات النقدية المقدمة للصندوق العام ستقل بنحو مليوني دولار عن الاحتياجات المدرجة في الميزانية البالغ قدرها ١٧٦,٦ مليوناً من الدولارات . وإذا حدث هذا

العجز المتوقع فإن ما ينشأ عن ذلك من زيادة في الإنفاق عن الإيرادات سيتمين تغطيته بالسحب من احتياطي التشغيل . لذلك فإنه ربما لم يعد من الممكن الإبقاء على ما ظهر مؤخرا من اتجاه نحو الاستقرار المالي ، أو المضي في تكوين قدر كاف من رأس المال المتداول .

١٣ - وبصرف النظر عن برنامج الأونروا العادي المتعلق بتقديم الخدمات إلى اللاجئين الذي تغطي تكاليفه من الصندوق العام ، فإن الوكالة تدير في الوقت الحالي برنامجين خاصين لتقديم الخدمات إلى اللاجئين في حالة الطوارئ ، أحدهما في لبنان وثمانيهما في الأراضي المحتلة . ويمول البرنامج القائم في لبنان من صندوق عمليات الطوارئ في لبنان ، المنشأ في مطلع سنة ١٩٨٧ . ومن المتوقع أن يتم بنهاية سنة ١٩٨٨ إنفاق الرصيد الموجود في ذلك الصندوق ، الذي بلغ في مطلع ١٩٨٨ نحو ٧ ملايين دولار ، معظمها مخصص لمساعدة اللاجئين على إصلاح مأويهم . أما البرنامج الموسع القائم في الأراضي المحتلة ، الذي دخل مرحلة التشغيل في شباط/فبراير ١٩٨٨ ، فإنه يمول أيضا من التبرعات الخاصة ، وتمويله مكفول حتى نهاية سنة ١٩٨٨ .

١٤ - ولا تزال الميزانية المخصصة لسنة ١٩٨٩ في مرحلة الإعداد ، ومن ثم فمن السابق لأوانه كثيرا ذكر احتياجات التمويل على وجه الدقة . إلا أنه استنادا إلى الاسقاطات الموضوعة في وقت مبكر يتوقع أن تشهد سنة ١٩٨٩ زيادة بنحو ١١ مليونا من الدولارات في الإنفاق المخصص للحفاظ على المستويات الراهنة للبرنامج العادي ، بما فيه المشاريع الجارية ، ليرتفع بذلك من ٢٠٧ ملايين من الدولارات إلى نحو ٢١٨ مليونا من الدولارات . وهذه الزيادة التي تقارب نسبتها ٥ في المائة ستلزم لتغطية الاحتياجات المتزايدة التي تتطلبها خدمات الوكالة بحكم زيادة عدد تلاميذ المدارس وزيادة الانتفاع بخدمات الأونروا الصحية والزيادات الحتمية في مرتبات موظفي المنطقة . لذلك يتمين التماس زيادة مناظرة في التبرعات . وعلاوة على ذلك ، فمن المرجح أن تبلغ الاحتياجات اللازمة للتشيد نحو ١٥ مليونا من الدولارات ، وستتطلب هذه الاحتياجات زيادة كبيرة في التمويل الفعلي بالمقارنة بالمستويات المحققة في سنة ١٩٨٨ ، لأن الكثير من مشاريع التشيد المطلوبة بشدة لم يمكن البدء فيه خلال سنة ١٩٨٨ بسبب عدم كفاية التبرعات .

١٥ - وعند النظر فيما تحتاجه الأونروا ماليا لسنة ١٩٨٩ ، سيتمين أيضا مراعاة برنامجي خدمات الطوارئ . ووفقا للمؤشرات الحالية ، فإن الرصيد القائم في صندوق عمليات الطوارئ في لبنان سينفذ بنهاية سنة ١٩٨٨ . وسيتمين على المفاوض العمام أن

يقرر في الوقت المناسب ، وفي ضوء التطورات الجارية في لبنان ، ما إذا كان من الضروري مواصلة ذلك البرنامج . وإذا ما قرر مواصلته ، سيتعين التماس تمويل إضافي . وهذا يسري أيضاً على البرنامج المخصص للأراضي المحتلة . وجزء من هذا البرنامج يتألف من تدابير للطوارئ بينما يتألف جزء آخر من مشاريع طويلة الأجل . وستتاح في سنة ١٩٨٩ أموال متعهد بها خصيماً لتلك المشاريع ، بينما لن يتاح بعد نهاية سنة ١٩٨٨ إلا مبلغ محدود من المال لتدابير الطوارئ .

١٦ - وقد أعرب المفوض العام في مقدمته تقريره السنوي ، للسنة ١٩٨٨/١٩٨٧ ، عن قلقه الشديد إزاء الاحتمالات المالية المتوقعة للسنوات القليلة المقبلة . وفي ضوء الافتراض القائل بأن الأونروا تحتاج إلى زيادة سنوية في تمويلها نسبتها ٥ في المائة في المتوسط لمجرد الحفاظ على البرامج الأساسية عند مستوياتها الحالية ، وإيضاً في ضوء انخفاض مستوى التبرعات المحملة حتى الآن لاجل السنة الجارية ، قد يكون من غير الواقعي الآن توقع مواكبة الإيرادات للنفقات اللازمة للبرنامج على مدار السنوات القليلة المقبلة . ونظراً لذلك ، لن تسمح الوكالة بأي نمو في التكاليف الإدارية في ميزانيتها لسنة ١٩٨٩ . وإذ توضع في الاعتبار الاحتياجات المتعاظمة اللازمة للخدمات في إطار برنامج الأونروا العادي وللبرنامجيين الاستثنائيين القائمين في لبنان والأراضي المحتلة ، فإن هذا القيد سيلقي بعبء متزايد الجسام على عاتق موظفي الدعم الإداري والتنفيذي .

#### رابعاً - ملاحظات ختامية

١٧ - من دواعي سرور الفريق العامل أن يلاحظ أن الأونروا قد تلقت في سنة ١٩٨٧ تبرعات كافية لتمكينها من الحفاظ على برنامجها المتكرر العادي في عموم مجالات التعليم والصحة والخدمات الفوشية وفقاً لخططها . وهو يعرب عن تقديره للمانحين ، لا سيما من زادوا تبرعاتهم ، لأنهم جعلوا هذا الأمر ممكناً . كما يشن الفريق العامل على المفوض العام ، تقديراً لإدارته لشؤون الأونروا المالية ولجهوده الناجحة التي بذلها لتأمين التمويل الإضافي . وهو يلاحظ أيضاً أن رصيد الأونروا التشغيلي قد ظل يتزايد حتى بلغ ٢٥ مليون دولار في نهاية سنة ١٩٨٧ ؛ إلا أن هذا لا يزال غير كاف لمواجهة أي تأخير قد يحدث في دفع التبرعات المعلنة ، وذلك رأي يوافق عليه الفريق العامل . كما أنه من دواعي قلق الفريق العامل أن يلاحظ وجود عجز مستمر في التبرعات المزممة للتشييد وما يترتب على ذلك من مضي في إرجاء تشييد مرافق تلزم الناجمة إليها .

١٨ - ويعرب الفريق العامل عن قلقه لأن المؤشرات الحالية توحي بأن الإيرادات فسي سنة ١٩٨٨ قد لا تكفي لتغطية تكلفة الحفاظ على الخدمات . وهو يأمل في إمكان تصفادي العجز المسقط ، وذلك بفضل مزيج من التبرعات الإضافية واستمرار ضبط الإنفاق ضبطاً شديداً . ومما يدعو إلى قلق الفريق العامل أنه نما إلى علمه أن بعض البلدان لا تستطيع الحفاظ على مستوى تبرعاتها في سنة ١٩٨٨ ، وهو يعرب عن أمله في أن تشبث الأيام أن هذا مجرد تطور عارض .

١٩ - والفريق العامل يشارك المفوض العام فيما يشعر به من قلق بشأن تمويل الأونروا مستقبلاً ، لا سيما في ضوء الانخفاض الواضح في التبرعات في سنة ١٩٨٨ . وهو يلاحظ أن المفوض العام يترأى حدوث نمو سنوي في الإنفاق نسبته ٥ في المائة على مدار السنوات القليلة المقبلة لمجرد الحفاظ على برامج الأونروا العادية عند مستوياتها الحالية . وهذا يستلزم زيادة مناظرة في التبرعات واستمرار ضبط الإنفاق ضبطاً شديداً إذا ما أريد تصادي كل من حالات العجز والاقتطاع من الخدمات في وقت لاحق . كذلك يلاحظ الفريق العامل أنه فضلا عن ضرورة تأمين التمويل لبرامج الأونروا العادية ما برحت الوكالة تقوم أيضا بعمليتين خاصتين في لبنان والأراضي المحتلة يلزمهما تمويل إضافي في حالة الرغبة في استمرارهما بعد سنة ١٩٨٨ .

٢٠ - ولذلك ، فإن الفريق العامل يحث جميع الحكومات ، بقوة ، على مراعاة هذه الاعتبارات عند تحديد مستويات تبرعها لسنة ١٩٨٩ وهو ، على وجه التحديد ، يحث على ما يلي :

- (أ) أن تعتمد الحكومات التي لم تتبرع للأونروا بالشروع في التبرع لها ؛
- (ب) أن تقوم الحكومات التي قدمت حتى الآن مجرد تبرعات ضئيلة نسبياً بتقديم تبرعات أسخى ؛
- (ج) أن تعود الحكومات التي سكت في الماضي بتبرعات خاصة للأونروا إلى تقديم مثل هذه التبرعات مرة أخرى ؛
- (د) أن تعتمد الحكومات التي ظلت تقدم في الماضي تبرعات سخية للأونروا إلى مواصلة ذلك والسعي لزيادة تبرعاتها ؛

- (هـ) أن تنظر الحكومات في تقديم تبرعات إضافية خاصة لمشاريع التشييد ، دون أن يؤثر ذلك على تبرعاتها المقدمة إلى الصندوق العادي ؛
- (و) أن تدفع الحكومات تبرعاتها في أقرب وقت ممكن خلال السنة التقويمية .

### الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والعشرون ، المرفقات ، البند ٢٥ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/8264 ؛ المرجع نفسه ، الدورة السادسة والعشرون ، المرفقات ، البند ٢٨ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/8476 ؛ المرجع نفسه ، الدورة السابعة والعشرون ، المرفقات ، البند ٤٠ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/8849 ؛ المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والعشرون ، المرفقات ، البند ٤٣ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/9231 ؛ المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، المرفقات ، البند ٢٨ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/9815 ؛ المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٤ من جدول الأعمال ، الوثيقتان A/10268 و A/10334 ؛ المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٢ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/31/279 ؛ المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٥ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/32/278 ؛ المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٠ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/33/320 ؛ المرجع نفسه ، الدورة الرابعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٠ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/34/567 ؛ المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٢ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/35/579 ؛ المرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٦٠ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/36/615 ؛ المرجع نفسه ، الدورة السابعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٦٥ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/37/591 ؛ المرجع نفسه ، الدورة الثامنة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٧٢ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/38/558 ؛ المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والثلاثون ، المرفقات ، البند ٧٥ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/39/575 ؛ المرجع نفسه ، الدورة الأربعون ، المرفقات ، البند ٧٩ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/40/736 ؛ المرجع نفسه ، الدورة الحادية والأربعون ، المرفقات ، البند ٧٩ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/41/702 .

(٢) القرارات ٢٧٩١ (د - ٢٦) المؤرخ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١ ، و ٢٩٦٤ (د - ٢٧) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٢ ، و ٣٠٩٠ (د - ٢٨) المؤرخ



الحواشي (تابع)

في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٣٠ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، و ٣٤١٩ (د - ٣٠) المؤرخ في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، و ١٥/٣١ جيم المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، و ٩٠/٣٣ دال المؤرخ في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، و ١١٣/٣٣ دال المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، و ٥٢/٣٤ دال المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ ، و ١٣/٣٥ دال المؤرخ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، و ١٤٦/٣٦ هاء المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ١٣٠/٣٧ الف المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ٨٣/٣٨ باء المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ ، و ٩٩/٣٩ باء المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، و ١٦٥/٤٠ باء المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ و ٦٩/٤١ باء المؤرخ في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والأربعون ، المرفقات ، البند ٧٩ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/42/633 .

-----